اتفاقية
بين
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
و
حكومة إفريقيا الوسطى
بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة إفريقيا الوسطى (المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان المتعاقدان" أو "الطرفين المتعاقدين"، وإلى كل منهما منفردًا بـ "الطرف المتعاقد")،

رغبةً منهما في مواصلة تشجيع الاستثمار، بهدف توثيق الروابط الاقتصادية بين الطرفين المتعاقدين؛

وسعيًا منهما إلى المضي قدمًا في تهيئة ظروف مستقرة ومنصفة ومواتية وتتّسم بالشفافيّة، تتيح تحقيق استثمارات أوسع نطاقًا من قبل مستثمري كل طرف متعاقد في إقليم الطرف الآخر؛

وإقرارًا منهما بأن توفير معاملة متفق عليها لهذه الاستثمارات من شأنه أن يحفز التدفق المتبادل لرؤوس الأموال وأن يعزز التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين المتعاقدين؛

وإقرارًا منهما كذلك، بأن هذه الغايات يمكن بلوغها دون الإخلال بالتدابير الصحية وتدابير السلامة والتدابير البيئية ذات التطبيق العام؛

وإدراكًا منهما للأهمية الجوهرية للتعاون في تعزيز مناخ الاستثمار بينهما؛

واقتناعًا منهما بأن هذه الاتفاقية ستسهم في توطيد العلاقات الشاملة بين الطرفين المتعاقدين؛

فقد اتفقتا على الآتي:

المادة (1)
تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

المدّعي: هو مستثمرٌ تابعٌ لأحد الطرفين ويكون طرفًا في نزاعٍ استثماريٍ مع الدولة المضيفة.

الاستثمار المشمول: يُقصد به، فيما يخص أحد الطرفين، استثمارٌ تتوفر فيه الشروط التالية:

(أ) قائمًا في إقليمه؛ أو

(ب) مملوكًا أو خاضعًا لسيطرة مستثمرٍ من الطرف المتعاقد الآخر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ أو

(ج) قائمًا في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيّز النفاذ، أو أُنشئ أو حِيْزَ عليه بعد ذلك التاريخ.

الأطراف المتنازعة: هما المدّعي والمدّعى عليه معًا.

المشروع: هو أي شخص اعتباري أو أي كيان آخر جرى تأسيسه أو تنظيمه حسب الأصول بموجب التشريعات السارية، سواء أكان مملوكًا للقطاع الخاص أم مملوكًا للحكومة أو خاضعًا لسيطرتها، ويشمل أي مؤسسة، أو صندوق استئماني، أو شراكة، أو ملكية فردية، أو مشروع مشترك، أو جمعية، أو منظمة، أو شركة.

التدابير القائمة: يُقصد بها التدابير التي تكون نافذة في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيّز النفاذ.

العملة القابلة للاستخدام الحر: يُقصد بها "العملة القابلة للاستخدام الحر" بالمعنى المحدد في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي.

الدولة المضيفة: هي الدولة التي يُقيم مستثمرٌ من الطرف المتعاقد الآخر استثمارًا على إقليمها.

الإكسيد (ICSID): يُقصد به المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

قواعد التسهيلات الإضافية للإكسيد: يُقصد بها القواعد المُنظِّمة للتسهيلات الإضافية الخاصة بإدارة الإجراءات من قبل أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

اتفاقية الإكسيد: يُقصد بها اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، المُبرمة في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965.

الأونسيترال (UNCITRAL): يُقصد بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 2205 (د-21) المؤرخ في 17 ديسمبر 1966.

قواعد الأونسيترال للتحكيم: يُقصد بها قواعد التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بصيغتها المعدّلة في عام 2010، أو بأي صيغة أخرى يتفق عليها الطرفان لاحقًا.

قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية: يُقصد بها قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول على أساس المعاهدات، في أحدث نسخة لها.

الاستثمار: يعني كل نوع من الأصول المُقامة طبقًا لتشريعات الطرف الذي يوجد الاستثمار في إقليمه، والتي يملكها مستثمر أو يسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتسم بخصائص الاستثمار، كأن تنطوي على توظيف رأس المال أو موارد أخرى، وتوقُّع تحقيق كسب أو ربح، وتحمُّل المخاطر. وتشمل الأشكال التي قد يتخذها الاستثمار ما يلي:

(أ) مشروع؛ و

(ب) الأسهم، والحصص، وغيرها من صور المشاركة في رأس مال مشروع ما؛ و

(ج) السندات، وسندات الدين، وغيرها من صكوك المديونية العائدة لمشروع ما؛ و

(د) العقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وغيرها من المشتقات المالية؛ و

(ه) الحقوق الناشئة بموجب عقد، بما في ذلك عقود تسليم المفتاح، أو الإنشاء، أو الإدارة، أو الإنتاج، أو تقاسم الإيرادات؛ و

(و) المطالبات بأموال وبأي أداء ذي قيمة مالية بموجب عقد؛ و

(ز) حقوق الملكية الفكرية والشهرة التجارية؛ و

(ح) الامتيازات، والتراخيص، والأذونات، والتصاريح، وما يماثلها من حقوق ممنوحة بموجب تشريع أو عقد، باستثناء تلك المتعلقة باستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها؛ وذلك في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، و

(ط) أي أصول أخرى، منقولة كانت أم غير منقولة، وأي حقوق عينية متعلقة بها، مثل عقود الإيجار، والرهون العقارية، وحقوق الامتياز، والرهون الحيازية.

وللتأكيد، لا يشمل مصطلح "الاستثمار" ما يلي:

(أ) المطالبات المالية التي تنشأ حصرًا عن عقود تجارية، يبيع بموجبها شخص طبيعي أو مشروع في إقليم أحد الطرفين سلعًا أو خدمات إلى شخص طبيعي أو مشروع في إقليم الطرف الآخر؛

(ب) منح الائتمان، بما في ذلك القروض المصرفية، فيما يتصل بمعاملة تجارية، مثل تمويل التجارة؛

مستثمر الطرف المتعاقد: يُقصد به:

(أ) أي شخص طبيعي يكون من مواطني ذلك الطرف المتعاقد وفقًا لتشريعاته؛ أو

(ب) أي شخص اعتباري مُشكَّل أو مُنظَّم بموجب تشريعات ذلك الطرف المتعاقد، ويُزاول أنشطة تجارية جوهرية في إقليم ذلك الطرف المتعاقد؛ أو

(ج) حكومة الطرف المتعاقد.

التشريع: يُقصد به، فيما يتعلق بأي طرف، مجموعة القوانين واللوائح والأوامر الإدارية الصادرة عن ذلك الطرف.

التدابير: تشمل القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات.

اتفاقية نيويورك: يُقصد بها اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المُبرمة في نيويورك بتاريخ 10 يونيو 1958.

المدّعى عليه: يُقصد به الدولة المضيفة التي تكون طرفًا في نزاع استثماري.

الأمين العام: يُقصد به الأمين العام للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (الإكسيد).
الإقليم:
لأغراض هذه الاتفاقية، يعني مصطلح "الإقليم":
(أ) فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة، إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة الخاضع لسيادتها، وكذلك المناطق الواقعة خارج مياهها الإقليمية ومجالها الجوي ومناطقها المغمورة، التي تمارس عليها الدولة، وفقًا للقانون الدولي وقانونها الوطني، حقوقًا سيادية أو ولاية قضائية فيما يتصل باستكشاف الموارد الطبيعية أو استغلالها.

(ب) فيما يتعلق بجمهورية إفريقيا الوسطى، الإقليم البري والمياه الداخلية والمجال الجوي، وأي مناطق بحرية تمارس عليها سيادتها أو حقوقها السيادية أو ولايتها القضائية، وفقًا لدستورها وقوانينها الداخلية والقانون الدولي.
وتشمل أي إشارة إلى "الإقليم" المناطق التي تمارس فيها جمهورية إفريقيا الوسطى ولايتها القضائية أو سيطرتها على الموارد الطبيعية، وفقًا لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية.

اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969: يُقصد بها الاتفاقية المنظمة للمعاهدات بين الدول، المُبرمة في فيينا بتاريخ 23 مايو 1969.
اتفاقية منظمة التجارة العالمية: يُقصد بها اتفاقية مراكش التي أُنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية بتاريخ 15 أبريل 1994.

المادة (2)
نطاق الاتفاقية

تسري أحكام هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات التي يجريها مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، والمقبولة بهذه الصفة طبقًا لقوانينه وأنظمته، سواء جرت قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ أم بعده. غير أن أحكام هذه الاتفاقية لا تنطبق على المطالبات أو المنازعات المتعلقة باستثمار ما، متى كانت قد سُوِّيت أو نشأت قبل تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية.

لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على:

(أ) إصدار التراخيص الإجبارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، أو إلغاء تلك الحقوق أو تقييدها أو إنشائها، وذلك بالقدر الذي تتفق فيه هذه الإجراءات مع التزامات الطرفين المتعاقدين الدولية بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية؛

(ب) المشتريات الحكومية، والإعانات أو المنح أو القروض أو الضمانات التي يقدمها أحد الطرفين المتعاقدين، وكذلك الخدمات المقدمة في إطار ممارسة سلطاته الحكومية. ولأغراض هذا الحكم، فإن الخدمة المقدمة في إطار ممارسة السلطة الحكومية هي كل خدمة لا تُقدَّم على أساس تجاري.

المادة (3)
تشجيع الاستثمارات وحمايتها

1. يعمل كل طرف متعاقد، في حدود إقليمه، على تهيئة بيئة مواتية لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، ويسمح بقبول هذه الاستثمارات طبقًا لقوانينه وأنظمته النافذة.
2. يمنح كل طرف متعاقد، في إقليمه، للاستثمارات المشمولة العائدة للطرف المتعاقد الآخر، وللمستثمرين فيما يتصل باستثماراتهم المشمولة، معاملة عادلة ومنصفة وحماية وأمنًا كاملين، وفقًا للفقرة (4).
3. يُعَدُّ الطرف المتعاقد مُخلًا بالتزامه توفير المعاملة العادلة والمنصفة المنصوص عليها في الفقرة (2)، إذا شكّل تدبير يتخذه أو سلسلة من التدابير التي يتخذها، أيًا مما يلي:
   (أ) حرمان من العدالة في الدعاوى الجنائية أو المدنية أو الإدارية؛ أو
   (ب) إخلال جوهري بأصول المحاكمات القانونية في الدعاوى القضائية والإدارية؛ أو
   (ج) تعسف واضح؛ أو
   (د) تمييز مقصود يقوم على أسس باطلة بصورة ظاهرة، كالجنس أو العرق أو المعتقد الديني.
4. وتوضيحًا لذلك، فإن مفهومي "الحماية والأمن الكاملين" و"المعاملة العادلة والمنصفة" لا يقتضيان بأي حال من الأحوال منح معاملة إضافية أو تفوق تلك التي يقتضيها القانون الدولي العرفي الواجب التطبيق بشأن معاملة الأجانب.
5. وتوضيحًا لذلك أيضًا، لا يُعَدُّ الإخلال بأي حكم آخر من أحكام هذه الاتفاقية، أو من أحكام أي اتفاقية دولية أخرى، إخلالًا بأحكام هذه المادة.

المادة (4)
المعاملة الوطنية

1. يمنح كل طرف متعاقد، في إقليمه، لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم التي قُبلت طبقًا لقوانينه وأنظمته، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه واستثماراتهم في الظروف المماثلة، وذلك فيما يتصل بإدارة هذه الاستثمارات وتشغيلها وصيانتها واستغلالها والانتفاع بها وبيعها، أو غير ذلك من أوجه التصرف فيها.

2. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) على الإعانات أو المنح، والقروض المدعومة حكوميًا، والمشتريات الحكومية، والضمانات، والتأمينات.

المادة (5)
معاملة الدولة الأكثر رعاية

1. يمنح كل طرف متعاقد، في إقليمه، لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها في الظروف المماثلة لمستثمري أي دولة ليست طرفًا في هذه الاتفاقية واستثماراتهم، وذلك فيما يتصل بإدارة هذه الاستثمارات وحيازتها وتشغيلها وصيانتها واستغلالها والانتفاع بها وبيعها، أو غير ذلك من أوجه التصرف فيها.

2. استثناءً من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، يكون للطرف المتعاقد الذي أبرم أو قد يبرم اتفاقًا بشأن تأسيس منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو ما يماثلها من ترتيبات إقليمية أو دولية، الحريةُ في منح معاملة أفضل لاستثمارات مستثمري الدولة أو الدول التي تكون أطرافًا أيضًا في الاتفاقات المذكورة، أو لاستثمارات مستثمري بعض تلك الدول.

المادة (6)
الخسائر والتعويضات

1. يمنح كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، الذين تلحق باستثماراتهم في إقليمه خسائر أو أضرار من جراء حرب أو نزاع مسلح آخر، أو ثورة، أو حالة طوارئ وطنية، أو عصيان، أو تمرد، أو أعمال شغب، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ليست طرفًا، وذلك فيما يتصل برد الحق العيني، أو التعويض عن الضرر، أو التعويض المالي، أو أي تسوية أخرى.

2. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (1)، إذا تكبد مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين خسارة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر من جراء أي من الفعلين التاليين:

(أ) استيلاء قوات الطرف المتعاقد المضيف أو سلطاته على ممتلكاته؛ أو
(ب) تدمير قوات الطرف المتعاقد المضيف أو سلطاته لممتلكاته، دون أن يكون ذلك نتيجة لعمل قتالي أو دون أن تقتضيه ضرورات الموقف؛

وجب على الطرف المتعاقد المضيف أن يمنح المستثمر ردًا عينيًا للحق أو أن يسدد له تعويضًا مناسبًا عن تلك الخسارة.

3. تكون جميع المبالغ المدفوعة بموجب هذه المادة قابلة للتحصيل فعليًا وللتحويل بحرية، بعملة قابلة للاستخدام الحر، وعلى أساس سعر الصرف السائد في السوق.

المادة (7)
المعاملة العامة وتحسين بيئة الاستثمار

1. لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتخذ، في إقليمه، تدابير تعسفية من شأنها أن تعرقل إدارة استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أو تشغيلها، أو صيانتها، أو استغلالها، أو الانتفاع بها، أو بيعها، أو غير ذلك من أوجه التصرف فيها.

2. يلتزم كل طرف متعاقد بالوفاء بأي التزام يكون قد تعهد به فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، من حيث تشغيلها، وإدارتها، وصيانتها، واستعمالها، والانتفاع بها، وبيعها، أو التصرف فيها بأي وجه آخر.

3. يعمل كل طرف متعاقد على اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين مناخ الاستثمار في إقليمه لصالح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم.

4. يكفل كل طرف متعاقد مراعاة الالتزامات التي قطعها على نفسه بشأن استثمارات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين التابعين للطرف المتعاقد الآخر.

المادة (8)
حظر متطلبات الأداء

1. لا يجوز للطرف المتعاقد أن يفرض على مستثمري الطرف المتعاقد الآخر أيًّا من اشتراطات الأداء أو أن يُلزمهم بها، فيما يتصل بإدارة استثماراتهم أو تسيير أعمالها أو تشغيلها في إقليمه.

2. مع عدم الإخلال بعمومية ما ورد في الفقرة (1)، لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يفرض أو يُلزم بالتقيد بأي من الاشتراطات التالية، أو أن يشترط تعهدًا بالوفاء بها، فيما يتصل بإقامة أي استثمار مشمول أو إدارته أو تشغيله في إقليمه:

(أ) أن يُصدِّر مستوى أو نسبة مئوية محددة من السلع أو الخدمات؛ أو
(ب) أن يحقق مستوى أو نسبة مئوية محددة من المحتوى المحلي؛ أو
(ج) أن يشتري سلعة منتجة أو خدمة مقدمة في إقليمه أو يستخدمها أو يمنحها أفضلية، أو أن يشتري سلعة أو خدمة من شخص في إقليمه؛ أو
(د) أن يربط حجم أو قيمة وارداته بحجم أو قيمة صادراته أو بحجم التدفقات النقدية الأجنبية المتصلة بذلك الاستثمار.

المادة (9)
الحق في التنظيم

1. يؤكد الطرفان من جديد حقهما في التنظيم ضمن إقليم كلٍّ منهما على نحوٍ غير تمييزي، بغية بلوغ ما لسياساتهما العامة من أهداف مشروعة في مجالات السلامة، وحماية البيئة، والرعاية الاجتماعية أو حماية المستهلك، وصون التنوع الثقافي، ويشمل ذلك القطاعات ذات الأولوية.

2. وتوضيحًا لذلك، فإن ما يتخذه أحد الطرفين المتعاقدين من تدابير غير تمييزية وفاءً بالتزاماته الدولية بموجب معاهدات أخرى، لا يُعَدُّ إخلالًا بأحكام هذه الاتفاقية.

المادة (10)
الشفافية

1. يعمل كل طرف متعاقد على أن ينشر أو يتيح للجمهور بأي وسيلة أخرى، ودون إبطاء، قوانينه وأنظمته، وإجراءاته وقراراته الإدارية، وأحكامه القضائية ذات النفاذ العام، والاتفاقيات الدولية، التي تتصل بتنفيذ هذه الاتفاقية وتطبيقها.

2. يعمل كل طرف متعاقدٍ، بناءً على طلب الطرف الآخر، على الاستجابة دون إبطاء لاستفسارات محددة، وتزويد الطرف المتعاقد الذي قدم الطلب بالمعلومات المتعلقة بالمسائل المنصوص عليها في الفقرة (1)، بما في ذلك ما يتصل بأي عقد يبرمه كل طرف متعاقد بشأن الاستثمار.

3. ليس في أحكام الفقرتين (1) و(2) ما يُفسَّر على أنه يُلزم أحد الطرفين المتعاقدين بإفشاء معلومات سرية، متى كان من شأن ذلك الإفشاء أن يعرقل إنفاذ القانون، أو

أن يكون مخالفًا للمصلحة العامة بوجه آخر، أو أن يمس بالخصوصية أو بالمصالح التجارية المشروعة.

المادة (11)
تدابير مكافحة الفساد

يعمل كل طرف، وفقًا لقوانينه وأنظمته السارية، على اتخاذ التدابير الملائمة وبذل ما يلزم من جهود، لمنع الفساد ومكافحته في الشؤون التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية.

المادة (12)
دخول المستثمرين ومكثهم وإقامتهم

يولي كل طرف متعاقد، طبقًا لقوانينه وأنظمته النافذة، الاعتبار الواجب لطلبات الدخول إلى إقليمه والمكث والإقامة فيه، المقدمةِ من أي شخص طبيعي من مواطني الطرف الآخر، يكون راغبًا في دخول ذلك الإقليم والبقاء فيه، بغرض مزاولة أنشطة تجارية تتصل بالاستثمارات.

المادة (13)
نزع الملكية والتعويض

1. لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يجرد مستثمري الطرف الآخر من استثماراتهم الموجودة في إقليمه، سواء بنزع ملكيتها أم بتأميمها، أو باتخاذ أي إجراء يماثل في أثره أيًّا منهما (ويشار إلى كل ذلك فيما بعد بلفظ "نزع الملكية")، إلا في الحالات التالية:

(أ) أن يكون ذلك لمنفعة عامة؛ و

(ب) أن يكون على أساس غير تمييزي؛ و

(ج) أن يقترن بسداد تعويض فوري وملائم وفعّال وفقًا لأحكام الفقرات (2) و(3) و(4)؛ و

(د) أن يكون ذلك وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة.

2. يكون التعويض معادلًا للقيمة السوقية العادلة للاستثمارات التي نُزعت ملكيتها، مقدرةً في الوقت الذي يسبق الإعلان الرسمي عن نزع الملكية أو عند وقوعه، أيهما أسبق. ويجب ألا تعكس هذه القيمة السوقية العادلة أي تغيير في القيمة يكون قد طرأ بسبب العلم المسبق للعموم بنزع الملكية.

3. يُسدد التعويض دون إبطاء، ويشمل فائدة تُحسب على أساس سعر تجاري معقول عن الفترة الممتدة من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ السداد الفعلي. ويجب أن يكون هذا التعويض قابلاً للتحصيل فعليًا وللتحويل بحرية؛ كما يجب أن يكون قابلاً للتحويل بحرية إلى عملة الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المستثمرون المعنيون، وإلى العملات القابلة للاستعمال الحر، وذلك بسعر الصرف السائد في السوق بتاريخ نزع الملكية.

4. مع عدم الإخلال بأحكام المادة (17)، يحق للمستثمر الذي تضرر من جراء نزع الملكية اللجوء إلى المحاكم القضائية أو الهيئات الإدارية المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي أجرى نزع الملكية، وذلك لطلب مراجعة عاجلة لقضيته ولتقييم التعويض المستحق له، بما يتفق مع المبادئ التي أرستها هذه المادة.

5. استثناءً مما تقدم في هذه المادة، ومع مراعاة قواعد القانون الدولي المتعلقة بحصانة الدول، لا تخضع أصول واستثمارات حكومة أي من الطرفين المتعاقدين لأي إجراء من قبيل التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التجميد.

المادة (14)
الحلول في الحقوق

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالته المعينة بسداد دفعة لأحد مستثمريه بموجب ضمانة كان قد منحها ضد المخاطر غير التجارية فيما يتصل باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، وفاءً بمطالبة بموجب هذه الاتفاقية، فإن الطرف المتعاقد الآخر يقر بأن للطرف المتعاقد الأول أو وكالته المعينة، أن يحل، بحكم الحلول، محل أولئك المستثمرين في ممارسة حقوقهم والتقدم بمطالباتهم. ويجب ألا تتجاوز الحقوق أو المطالبات التي آلت إليه على هذا النحو، الحقوق والمطالبات الأصلية لأولئك المستثمرين.

المادة (15)
التحويلات

1. يسمح كل طرف متعاقد، طبقًا لقوانينه وأنظمته النافذة، بإجراء جميع التحويلات المتعلقة بأي استثمار مشمول، من إقليمه وإليه، دون إبطاء. وتشمل هذه التحويلات ما يلي:
(أ) المساهمات الرأسمالية، بما فيها المساهمة الأولية والمبالغ الإضافية اللازمة لصيانة الاستثمار أو توسعته؛ و
(ب) الأرباح، وتوزيعات الأسهم، والفوائد، والأرباح الرأسمالية، والإتاوات، ورسوم الإدارة والمساعدة الفنية، وغيرها من العوائد الجارية الناشئة عن الاستثمار المشمول؛ و
(ج) حصيلة بيع الاستثمار أو تصفيته، سواء كان البيع أو التصفية كليًا أم جزئيًا؛ و
(د) المدفوعات المستحقة بموجب عقد أبرمه المستثمر أو المشروع الاستثماري، بما فيها المدفوعات المستحقة بموجب أي اتفاق قرض؛ و
(ه) المدفوعات المسددة طبقًا لأحكام المادتين (6) (الخسائر والتعويضات)، و(13) (نزع الملكية والتعويض)؛ و
(و) المبالغ المسددة لتسوية أي نزاع؛ و
(ز) إيرادات خطوط الطيران.
2. يكفل كل طرف متعاقد إجراء التحويلات المتعلقة بالاستثمارات المشمولة بأي عملة قابلة للاستخدام الحر، على أساس سعر الصرف السائد في السوق بتاريخ إجراء التحويل.
3. استثناءً مما ورد في الفقرتين (1) و(2)، يجوز لأي طرف متعاقد أن يمنع تحويلاً ما أو يؤخره، عبر التطبيق المنصف وغير التمييزي لتشريعاته المتعلقة بما يلي:
(أ) سداد الضرائب والرسوم؛ أو
(ب) حالات الإفلاس أو الإعسار، أو ما يتعلق بحماية حقوق الدائنين؛ أو
(ج) إصدار الأوراق المالية أو العقود المستقبلية أو عقود الخيار أو المشتقات المالية، أو تداولها أو الاتجار بها؛ أو
(د) الجرائم الجنائية أو الجزائية؛ أو
(ه) الالتزامات المتصلة بالتقارير المالية أو بحفظ سجلات التحويلات، متى كان ذلك ضروريًا لمعاونة سلطات إنفاذ القانون أو هيئات الرقابة المالية، وكفالة الامتثال للأوامر والأحكام الصادرة في أي إجراءات قضائية أو إدارية.

المادة (16)
تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

1. يولي كل طرف متعاقد الاعتبار الكامل لأي طرح يقدمه الطرف الآخر بشأن أي

مسألة تمس تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، ويتيح الطرفان لبعضهما فرصة كافية للتشاور في هذا الشأن.

2. يُحال إلى هيئة تحكيم للفصل في أيّ نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ويتعذر تسويته عبر القنوات الدبلوماسية. تتألف هيئة التحكيم هذه من ثلاثة محكمين؛ حيث يعين كل طرف متعاقد محكمًا واحدًا خلال ستين (60) يومًا من تاريخ استلام طلب التحكيم من الطرف الآخر. ثم يختار المحكمان المعينان، في غضون ستين (60) يومًا إضافية، محكمًا ثالثًا يتولى رئاسة الهيئة، شريطة ألا يكون من مواطني أي من الطرفين.

3. إذا لم يتفق المحكَمان اللذان عينَهما كل طرف متعاقد على المحكم الثالث في غضون فترة الستين يومًا الإضافية المشار إليها في الفقرة (2)، جاز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المحكم الثالث، على أن يكون من مواطني دولة ثالثة تقيم علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين. وإذا كان نائب رئيس المحكمة من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، أو إذا حالَ دونه هو أيضًا مانع من تأدية المهمة المذكورة، يُدعى عضو المحكمة الذي يليه في الأقدمية، والذي لا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، للقيام بالتعيينات اللازمة.

4. تضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها الخاصة، وتصدر قرارها بأغلبية الأصوات في غضون مدة معقولة. ويكون قرار الهيئة نهائيًا وملزمًا للطرفين المتعاقدين. وما لم يتفقا على خلاف ذلك، يصدر القرار خلال أربعة (4) أشهر من تاريخ تعيين رئيس الهيئة.

5. يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف المحكَّم الذي عينه وتكاليف تمثيله في إجراءات التحكيم. أما أتعاب رئيس الهيئة وسائر تكاليف التحكيم الأخرى، فيتحملها الطرفان مناصفةً.

المادة (17)
تسوية منازعات الاستثمار بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1. يُسعى لتسوية أي نزاع ينشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر، بشأن استثمار يقع في إقليم الطرف الأول، وديًا قدر المستطاع، وذلك عبر مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع.
2. تبدأ هذه المفاوضات بتقديم المستثمر إخطارًا كتابيًا بطلب التفاوض إلى الطرف المتعاقد

المعني. وتيسيرًا للتسوية الودية، يجب أن يشتمل هذا الإخطار على اسم المستثمر وعنوانه، وتحديدٍ للمسائل المتنازع عليها، وبيانٍ للوقائع التي يقوم عليها النزاع، والنتائج التي توصل إليها وأساسها القانوني، مع إرفاق كافة المستندات المؤيدة. وما لم يتفق طرفا النزاع على خلاف ذلك، تُعقد جولة مشاورات واحدة على الأقل في غضون تسعين (90) يومًا من تاريخ تقديم ذلك الإخطار.

3. إذا تعذرت تسوية النزاع على النحو المنصوص عليه في الفقرة (2) في غضون أربعة (4) أشهر من تاريخ طلب التفاوض، واعتزم المستثمر المتنازع عرض النزاع على إحدى الجهات المدرجة في الفقرات الفرعية من 3(أ) إلى 3(هـ)، وجب عليه أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر كتابةً بنيته تلك، على أن يتم الإخطار في موعد أقصاه وقت عرض النزاع على إحدى تلك الهيئات. وحينئذٍ يحق للمستثمر أن يعرض النزاع إما على:

(أ) المحاكم المختصة للطرف المتعاقد الذي يقع الاستثمار في إقليمه؛ أو

(ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (الإكسيد)، للفصل في النزاع طبقًا لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى (الموقعة في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965)، وذلك متى كان كلا الطرفين المتعاقدين طرفًا في تلك الاتفاقية؛ أو

(ج) هيئة تحكيم حُرّة تُشكَّل بموجب قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، ويجوز لطرفي النزاع أن يتفقا كتابةً على تعديل قواعد التحكيم هذه؛ أو

(د) بموجب القواعد المنظمة للتسهيلات الإضافية لإدارة الإجراءات من قبل أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ("قواعد التسهيلات الإضافية للإكسيد")، شريطة أن يكون أحد الطرفين (إما الطرف المتعاقد طرف النزاع أو الطرف المتعاقد الذي يتبعه المستثمر)، ولكن ليس كلاهما، طرفًا في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، الموقعة في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965؛ أو

(هـ) أي آلية أخرى لتسوية المنازعات يتفق عليها طرفا النزاع.

4. متى عرض المستثمر النزاع على إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) من الفقرة (3)، امتنع عليه اللجوء إلى أي من الجهات الأخرى المذكورة في تلك الفقرات.

5. لا يجوز للمستثمر أن يرفع نزاعًا، على النحو المشار إليه في الفقرتين 1 و2 ، إلى التحكيم بموجب الفقرة 3، إلا في غضون ثلاث سنوات من التاريخ الذي علم فيه

المستثمر لأول مرة، أو كان ينبغي له أن يعلم، بالإخلال المدعى به، وعلم كذلك بأنه قد تكبد خسارة أو ضررًا.

المادة (18)
الاستثناءات الأمنية

ليس في هذه الاتفاقية، فيما عدا المادة (15)، ما يُفسَّر على أنه يمنع أحد الطرفين المتعاقدين من اتخاذ أو إنفاذ التدابير:

(أ) التي يراها ضرورية لحماية مصالحه الأمنية الجوهرية المتعلقة بتنفيذ السياسات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة؛ أو

(ب) وفاءً بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

شريطة ألا يطبق الطرف المتعاقد هذه التدابير على نحوٍ من شأنه أن يشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر ضد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أو تقييدًا مُقنَّعًا على استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليم الطرف المتعاقد الأول.

المادة (19)
التدابير الوقائية المؤقتة

1. يجوز لأي طرف متعاقد أن يتخذ تدابير أو يواصل تطبيقها بما يتعارض مع التزاماته بموجب المادتين (3) و(15) فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية العابرة للحدود، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين:

(أ) عند مواجهة صعوبات جسيمة في ميزان مدفوعاته أو وضعه المالي الخارجي، أو عند وجود ما يهدد بوقوع مثل هذه الصعوبات؛ أو

(ب) في الظروف الاستثنائية التي تتسبب فيها حركة رؤوس الأموال، أو تهدد بالتسبب، في صعوبات بالغة في إدارة الاقتصاد الكلي، لا سيما فيما يتصل بالسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف.

2. يُشترط في التدابير المشار إليها في الفقرة (1) أن تستوفي الشروط التالية:

(أ) يجب أن تكون متفقة مع مواد اتفاق صندوق النقد الدولي، متى كان الطرف المتعاقد الذي يتخذ التدابير طرفًا في المواد المذكورة؛ و

(ب) ألا تتجاوز في نطاقها القدر الضروري لمعالجة الظروف المبينة في الفقرة (1)؛ و

(ج) أن تكون ذات طابع مؤقت، وأن تُلغى فور سماح الظروف بذلك؛ و

(د) أن يُخطَر الطرف المتعاقد الآخر بها دون إبطاء؛ و

(هـ) أن يجري تطبيقها على نحو يتجنب إلحاق ضرر لا مبرر له بالمصالح التجارية والاقتصادية والمالية للطرف المتعاقد الآخر؛ و

(و) ألا تُطبَّق على نحوٍ تعسفي، وألا تنطوي على تمييز بين مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر ومستثمر من دولة ليست طرفًا في هذه الاتفاقية.

3. ليس في هذه الاتفاقية ما يُفسَّر على أنه يعدل من الحقوق التي يتمتع بها أي طرف متعاقد أو الالتزامات التي تعهد بها، بصفته طرفًا في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي.

المادة (20)
التدابير الاحترازية

1. مع عدم الإخلال بأي أحكام أخرى في هذه الاتفاقية، لا يُمنع أي طرف متعاقد من اتخاذ تدابير تتعلق بالخدمات المالية لأسباب احترازية، بما في ذلك تدابير لحماية المستثمرين، أو المودعين، أو حاملي وثائق التأمين، أو الأشخاص الذين تلتزم تجاههم مؤسسة تقدم خدمات مالية بواجب ائتماني، أو لكفالة سلامة نظامه المالي واستقراره.

2. إذا اتخذ أحد الطرفين المتعاقدين تدبيرًا وفقًا للفقرة (1) وكان ذلك التدبير يتعارض مع التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، فلا يجوز لذلك الطرف المتعاقد أن يتخذ منه ذريعةً للتهرب من التزاماته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

3. ليس في هذه الاتفاقية ما يُفسَّر على أنه يعدل من الحقوق والالتزامات المترتبة على أي من الطرفين المتعاقدين بصفته عضوًا في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي.

المادة (21)
حقوق الملكية الفكرية

1. يمنح الطرفان المتعاقدان الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية ويكفلانها، ويعززان الكفاءة والشفافية في إدارة نظام حماية الملكية الفكرية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يتشاور الطرفان المتعاقدان دون إبطاء بناءً على طلب أي منهما. وبناء على نتائج تلك المشاورات، يتخذ كل طرف متعاقد، وفقًا لقوانينه وأنظمته النافذة، ما يراه مناسبًا من تدابير لإزالة العوامل التي يثبت أن لها آثارًا سلبية على استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.
2. ليس في هذه الاتفاقية ما يمس بحقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين الناشئة عن الاتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والتي يكون كلا الطرفين المتعاقدين أطرافًا فيها.
3. ليس في هذه الاتفاقية ما يُفسَّر على أنه يُلزم أي طرف متعاقد بأن يمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم، ذات المعاملة الممنوحة لمستثمري أي دولة ليست طرفًا واستثماراتهم، بموجب أي اتفاقية متعددة الأطراف في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية يكون ذلك الطرف المتعاقد طرفًا فيها.

المادة (22)
الضرائب

لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على أيٍّ من المسائل الضريبية، بما في ذلك التدابير المتخذة لإنفاذ الالتزامات الضريبية.

المادة (23)
لجنة الاستثمار المشتركة

1. يُنشئ الطرفان المتعاقدان لجنة مشتركة للاستثمار (يُشار إليها فيما يلي بلفظ "اللجنة")، بغية تحقيق أهداف هذه الاتفاقية. وتتولى اللجنة المهام التالية:

(أ) مراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتطبيقها، والسعي لإيجاد حلول للمسائل التي قد تنشأ بشأنها؛ و

(ب) تبادل المعلومات، لا سيما ما يتعلق بالفرص الاستثمارية في إقليم كل من

الطرفين المتعاقدين، ومناقشة أي مسائل أخرى تتصل بالاستثمار في إطار هذه الاتفاقية، وذلك بهدف تهيئة بيئة مواتية لمستثمري كلا الطرفين المتعاقدين؛ و

(ج) تنظيم منتديات استثمارية في أي من البلدين لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة.

2. يجوز للجنة، متى رأت ذلك ضروريًا، أن ترفع بتوافق الآراء توصيات مناسبة إلى الطرفين المتعاقدين، بهدف تطبيق هذه الاتفاقية على نحو أكثر فاعلية أو تحقيق أهدافها.

3. تتشكل اللجنة من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين. ويجوز للجنة، بموافقة الطرفين المتعاقدين المتبادلة، أن تدعو ممثلين عن الكيانات ذات الصلة من خارج حكومتيهما ممن لديهم الخبرة اللازمة بالمسائل قيد البحث، وأن تعقد اجتماعات مشتركة مع القطاع الخاص.

4. تضع اللجنة لائحة إجراءاتها اللازمة لأداء مهامها.

5. يجوز للجنة أن تشكل لجانًا فرعية وأن تخولها صلاحية أداء مهام محددة.

6. تنعقد اجتماعات اللجنة بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.

المادة (24)
تدابير العمل والصحة والسلامة والبيئة

1. يقر الطرفان المتعاقدان بأنه من غير المناسب تشجيع الاستثمار على حساب تدابير هما الوطنية المتعلقة بالعمل أو الصحة أو السلامة أو البيئة. وبناءً على ذلك، لا ينبغي لأي طرف متعاقد أن يتنازل عن هذه التدابير أو أن ينتقص منها، أو أن يعرض التنازل عنها أو الانتقاص منها، تشجيعًا على تأسيس استثمار لمستثمر في إقليمه أو حيازته أو توسعته أو الإبقاء عليه. وإذا ارتأى أحد الطرفين المتعاقدين أن الطرف المتعاقد الآخر قد قدم مثل هذا التشجيع، جاز له أن يطلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر، ويتعين على الطرفين المتعاقدين حينئذٍ التشاور بغية تلافي أي تشجيع من هذا القبيل.

2. ليس في هذه الاتفاقية ما يُفسَّر على أنه يمنع أي طرف متعاقد من اتخاذ أي تدبير أو

مواصلة تطبيقه أو إنفاذه، على نحو غير تمييزي أو تعسفي، متى كان ذلك التدبير ضروريًا لكفالة حماية البيئة في إقليمه.

المادة (25)
الحرمان من المزايا

1. يجوز لأي طرف متعاقد أن يحرم من مزايا هذه الاتفاقية مستثمرًا من الطرف المتعاقد الآخر، يكون في شكل مشروع استثماري، هو واستثماراته، إذا كان ذلك المشروع مملوكًا لمستثمر من دولة ليست طرفًا في هذه الاتفاقية أو خاضعًا لسيطرته، وكان الطرف المتعاقد الذي يمنع المزايا:

   (أ) لا يقيم علاقات دبلوماسية مع تلك الدولة التي ليست طرفًا؛ أو

   (ب) يطبق تدابير تجاه تلك الدولة التي ليست طرفًا، تحظر التعامل مع المشروع الاستثماري، أو يكون من شأن منح المزايا بموجب هذه الاتفاقية لذلك المشروع أو لاستثماراته أن يشكل انتهاكًا لتلك التدابير أو تحايلًا عليها.

2. يجوز لأي طرف متعاقد أن يحرم من مزايا هذه الاتفاقية مستثمرًا إذا قام ذلك المستثمر بهيكلة استثماره أو حيازته، كأن يتم ذلك عبر كيانات وسيطة، أو اكتسب جنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو استغلها، وكان الغرض الأوحد من ذلك هو الانتفاع بمزايا هذه الاتفاقية، بما في ذلك الحق في رفع دعوى بموجبها.

3. يجوز لأي طرف متعاقد، شريطة توجيه إخطار مسبق وإجراء مشاورات، أن يحرم من مزايا هذه الاتفاقية مستثمرًا من الطرف المتعاقد الآخر، يكون في شكل مشروع استثماري، هو واستثماراته، إذا كان ذلك المشروع مملوكًا لمستثمر من دولة ليست طرفًا أو خاضعًا لسيطرته، ولم تكن لذلك المشروع أنشطة تجارية جوهرية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي تأسس فيه.

المادة (26)
تعديل الاتفاقية

يجوز للطرفين المتعاقدين، بالاتفاق المتبادل بينهما وبناءً على طلب أي منهما، تعديل هذه

الاتفاقية أو أي جزء منها، وذلك عبر تبادل الخطابات أو بإبرام بروتوكولات. وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ حين يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر باستيفائه المتطلبات القانونية الخاصة بكل منهما لنفاذ تلك التعديلات.

المادة (27)
الأحكام الختامية

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) التالي لتاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين، التي يُخطر بموجبها كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر باستكمال إجراءاته القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وتظل الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر (10) سنوات من تاريخ نفاذها، ويجوز تمديدها لأي مدة أخرى بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين.

2. يجوز لأي طرف متعاقد إنهاء هذه الاتفاقية في نهاية مدة العشر سنوات الأولى أو في أي وقت لاحق، وذلك بموجب إخطار كتابي مسبق مدته سنة واحدة يوجهه إلى الطرف المتعاقد الآخر.

3. فيما يتعلق بالاستثمارات التي تم الاستحواذ عليها قبل تاريخ إنهاء هذا الاتفاقية، تظل أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ إنهاء الاتفاقية.

4. لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أي مطالبة تمت تسويتها قبل نفاذها، ولا على أي نزاع ناشئ عن وقائع حدثت قبل تاريخ ذلك النفاذ.

وإثباتًا لما تقدم، قام الموقعان أدناه، والمخولان قانونًا من قبل حكومتيهما، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

تم التوقيع في نسختين في أبوظبي بتاريخ 6 مارس من عام 2025 باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، يكون النص الإنجليزي هو المعتمد.

عن دولة الإمارات العربية المتحدة

عن جمهورية أفريقيا الوسطى

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF THE CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

FOR THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the United Arab Emirates and The Government of Central African Republic (hereinafter referred to as "the Contracting Parties", and individually as "the party"),

Desiring to further promote investment in order to strengthen the economic relationship between the Contracting Parties;

Intending to further create stable, equitable, favourable and transparent conditions for greater investment by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognising that agreement on the treatment to be accorded such investment will stimulate the mutual flow of capital and the economic development of the Contracting Parties;

Recognising that these objectives can be achieved without relaxing health, safety and environmental measures of general application;

Recognising the importance of the cooperative relationship in promoting investment between both Contracting Parties; and

Convinced that this Agreement will contribute to the further development of the overall relationship between the Contracting Parties;

Have agreed as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

claimant means an investor of a Party that is a party to an investment dispute with the host State;

covered investment means, with respect to a Party, an investment:

(a) in its territory;
(b) directly or indirectly owned or controlled by an investor of the other Party; and
(c) existing on the date of entry into force of this Agreement, or made or acquired thereafter;

disputing parties means both the claimant and the respondent;

enterprise means any legal person or any other entity duly constituted or organized under the applicable legislation, and whether private or government-owned or controlled, including any corporation, trust, partnership, sole proprietorship, joint venture, association, organization or company;

existing measures means measures that are in effect on the date of the entry into force of this Agreement;

freely usable currency means "freely usable currency" as defined under the Articles of Agreement of the International Monetary Fund;

host State means a State in whose territory an investment is made by an investor of the other Contracting Party;

ICSID means the International Centre for Settlement of Investment Disputes;

ICSID Additional Facility Rules means the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the International Centre for Settlement of Investment Disputes;

ICSID Convention means the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, done at Washington, March 18, 1965;

UNCITRAL means the United Nations Commission on International Trade Law, established by the United Nations General Assembly by resolution 2205 (XXI) of December 17, 1966.

UNCITRAL Arbitration Rules means the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law, as revised in 2010 or as subsequently agreed between the Parties.

UNCITRAL Transparency Rules means the UNCITRAL Rules on Transparency in Treaty-based Investor-State Arbitration, in their most recent form;

investment means every kind of asset, made in accordance with the legislation of the Party in whose territory the investment is made, that an investor owns or controls, directly or indirectly, that has the characteristics of an investment, such as the commitment of capital or other resources, the expectation of gain or profit, and the assumption of risk. Forms that an investment may take include:

(a) an enterprise;

(b) shares, stock, and other forms of equity participation in an enterprise;

(c) bonds, debentures, and other forms of debt of an enterprise;

(d) futures, options, and other derivatives;

(e) rights under a contract, including turnkey, construction, management, production, or revenue-sharing contracts;

(f) claims to money and to any performance under contract having a financial value;

(g) intellectual property rights and goodwill;

(h) concessions, licenses, authorizations, permits, and similar rights conferred by legislation or under contracts, excluding those for the exploration and exploitation of natural resources; in case of the United Arab Emirates and

(i) any other movable and immovable property and any related property rights, such as leases, mortgages, liens, and pledges;

For greater certainty, investment shall not include the following:

(a) claims to money that arise solely from commercial contracts for the sale of goods or services by a natural person or enterprise in the territory of a Party to a natural person or enterprise in the territory of the other Party;

(b) the extension of credit, including bank loans, in connection with a commercial transaction, such as trade financing;

investor of a Party means:

(a) any natural person who is a national of that Contracting Party in accordance with its legislation;

(b) any legal person constituted or organized in accordance with the legislation of that Contracting Party and engaged in substantive business operations in the territory of the state of that Contracting Party; or

(c) the Government of a Contracting Party.

legislation with respect to a Party means the laws, regulations, and administrative orders of that Party;

measures include laws, regulations, rules and procedures;

New York Convention means the Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, done in New York on June 10, 1958;

respondent means the host State that is a party to an investment dispute;

Secretary-General means the Secretary-General of ICSID;

territory means:

For the purposes of this Agreement, the term territory shall mean:

a. With respect to the United Arab Emirates, the territory of the United Arab Emirates which is under its sovereignty, as well as the area outside the territorial waters, the airspace, and the submarine areas over which the United Arab Emirates exercises, in accordance with international law and the law of United Arab Emirates, sovereign rights or jurisdiction in connection with the exploration for or the exploitation of natural resources.

b. With respect to the Central African Republic, the land territory, internal waters, airspace, and any maritime areas over which it exercises sovereignty, sovereign rights, or jurisdiction in accordance with its constitution, domestic laws, and international law.
   Any reference to 'territory' shall include areas where the Central African Republic exercises jurisdiction or control over natural resources, in accordance with its national legislation and international obligations.

Vienna Convention on the Law of Treaties 1969 means the convention regulating treaties between States done at Vienna on May 23, 1969.

WTO Agreement means the Marrakesh Agreement establishing the World Trade Organization on April 15, 1994.

Article 2
Scope of the Agreement

This Agreement shall apply to all investments made by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, accepted as such in accordance with its laws and regulations, whether made before or after coming into force of this Agreement. However, this Agreement shall not apply to any claim or dispute concerning an investment

that had been settled or arose before entry into force of this Agreement.

This Agreement shall not apply to:

(a) the issuance of compulsory licenses granted in relation to intellectual property rights, or to the revocation, limitation or creation of intellectual property rights, to the extent that such issuance, revocation, limitation or creation is consistent with the international obligations of Contracting Parties under the WTO Agreement;

(b) government procurement, subsidies, grants, or supportive loans or insurance granted by a Party and services supplied in the exercise of governmental authority by the relevant body or authority of a party. For the purpose of this provision, a service supplied in the exercise of governmental authority means any service which is not supplied on commercial basis.

Article 3
Promotion and Protection of Investments

1. Each Party shall, in its territory, create favorable conditions for investments by investors of the other Party and shall admit such investments in accordance with applicable laws and regulations.

2. Each Party shall accord in its territory to covered investments of the other Party and to investors with respect to their covered investments, fair and equitable treatment, and full protection and security in accordance with paragraph 4.

3. A Party breaches the obligation of fair and equitable treatment referenced in paragraph 2 if a measure or series of measures constitutes:

   (a) denial of justice in criminal, civil, or administrative proceedings;

   (b) fundamental breach of due process in judicial and administrative proceedings;

   (c) manifest arbitrariness; or

   (d) targeted discrimination on manifestly wrongful grounds, such as gender, race, or religious belief.

4. For greater certainty, "full protection and security" and "fair and equitable treatment" do not require in any case treatment in addition to or beyond that which is required by applicable customary international law regarding the treatment of aliens.

5. For greater certainty, a breach of another provision of this Agreement, or of any other international agreement, does not constitute a breach of this Article.

Article 4
National Treatment

1. Once admitted in accordance with its applicable laws and regulations, each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to its own investors and their investments with respect to the operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments.

2. The provision of paragraph 1 shall not apply to subsidies including grants, government supported loans, government procurement, guarantees and insurance.

Article 5
Most-Favoured-Nation Treatment

1. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to investors of a non-Contracting Party and to their investments with respect to operation, management, acquisition, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph (1) of this Article, a Contracting Party which has concluded or may conclude an agreement regarding the formation of a Free-Trade Area, a Customs Union, a Common Market, or similar regional or international arrangements shall be free to grant more favourable treatment to investments by investors of the State or States which are also parties to the aforesaid agreements, or by investors of some of these States.

Article 6
Losses and Compensation

1. Each Party shall accord to investors of the other Party that have suffered loss or damage relating to their investments in the territory of the former Party due to war or other armed conflicts, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection, or riot, treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or any other settlement, that is no less favorable than that which it accords to its own investors or investors of a non-Party.

2. Notwithstanding paragraph 1, if an investor suffers a loss in the territory of the other Party resulting from:

   (a) requisitioning of its property by the Party's forces or authorities; or
   (b) destruction of its property by the Party's forces or authorities, which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

   the other Party shall provide the investor with restitution or adequate compensation for such loss.

3. Any payment under this Article shall be effectively realizable, freely transferable, and freely convertible at the market exchange rate into freely usable currencies.

Article 7
General Treatment and Improvement of Investment Environment

1. Neither Contracting Party shall, within its territory, in any way impair operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments of investors of the other Contracting Party by arbitrary measures.

2. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments and operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments of investors of the other Contracting Party.

3. Each Contracting Party shall endeavour to take appropriate measures to further improve investment environment in its territory for the benefit of investors of the other Contracting Party and their investments.

4. Either Contracting Party shall guarantee the observance of the commitments it has entered into with respect to investments of natural or legal persons of the other Contracting Party.

Article 8
Prohibition of Performance Requirements

1. A Contracting Party may not impose or enforce on investors of the other Contracting Party any performance requirement in connection with the management, conduct, or operation of their investments in the territory of that Contracting Party.

2. Without limiting the generality of paragraph 1, a Party may not impose or enforce the following requirements or enforce a commitment or undertaking in connection with the management, conduct, or operation of a covered investment in its territory:

a) to export a given level or percentage of a good or service.

b) to achieve a given level or percentage of domestic content.

c) to purchase, use or accord a preference to a good produced or service provided in its territory or to purchase a good or service from a person in its territory; or

d) To relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with that investment.

Article 9

Right to Regulate

1. The Parties reaffirm the right to regulate within their territories in a non-discriminatory manner to achieve their legitimate policy objectives in the area of safety, environmental, social or consumer protection, and protection of cultural diversity, including sectors of priority.

2. For greater certainty, non-discriminatory measures taken by a Contracting Party to comply with its international obligations under other treaties shall not constitute a breach of this Agreement.

Article 10
Transparency

1. Each Contracting Party shall endeavour to promptly publish, or otherwise make publicly available, its laws, regulations, administrative procedures and administrative rulings and judicial decisions of general application as well as international agreements which pertain to or affect the implementation and operation of this Agreement.

2. Each Contracting Party shall, upon request by the other Contracting Party endeavour to, promptly respond to specific questions and provide that other Contracting Party with information on matters set out in paragraph 1, including that relating to a contract each Contracting Party enters into with regard to investment.

3. Paragraphs 1 and 2 shall not be construed so as to oblige either Contracting Party to disclose confidential information, the disclosure of which would impede law enforcement or otherwise be contrary to the public interest, or which would prejudice privacy or legitimate commercial interests.

Article 11
Measures against Corruption

Each Contracting Party shall endeavour to take appropriate measure and make efforts to prevent and combat corruption regarding matters covered by this Agreement in accordance with its applicable laws and regulations.

Article 12
Entry, Sojourn and Residence of Investors

Each Contracting Party shall, in accordance with its applicable laws and regulations, give consideration to applications for the entry, sojourn and residence of a natural person having the nationality of the other Contracting Party who wishes to enter the territory of the former Contracting Party and remain therein for the purpose of business activities in connection with investments.

Article 13
Expropriation and Compensation

1. Neither Contracting Party shall expropriate or nationalise investments in its territory of investors of the other Contracting Party or take any measure equivalent to expropriation or nationalisation (hereinafter referred to as "expropriation") except:

   (a) for a public purpose;

   (b) in a non-discriminatory manner;

   (c) upon payment of prompt, adequate and effective compensation pursuant to paragraphs 2, 3, and 4; and

   (d) in accordance with due process of law.

2. The compensation shall be equivalent to the fair market value of the expropriated investments at the time before the expropriation was publicly announced or when the expropriation occurred, whichever is earlier. The fair market value shall not reflect any change in value occurring because the expropriation had become publicly known earlier.

3. The compensation shall be paid without delay and shall include interest at a

commercially reasonable rate, taking into account the length of time until the time of payment. It shall be effectively realisable and freely transferable and shall be freely convertible into the currency of the Contracting Party of the investors concerned, and into freely usable currencies at the market exchange rate prevailing on the date of expropriation.

4. Notwithstanding the provisions of Article 17, the investors affected by expropriation shall have a right of access to the courts of justice or administrative tribunals or agencies of the Contracting Party making the expropriation to seek a prompt review of the investors' case and the amount of compensation in accordance with the principles set out in this Article.

5. Notwithstanding the provisions of this Article, and subject to international law on State immunities, the Government assets of a Contracting Party and its investment shall not be subjected to any measures such as nationalization, expropriation, blocking or freezing.

Article 14
Subrogation

Where one Contracting Party or its designated agency has guaranteed any indemnity against non-commercial risks in respect of an investment by any of its investors in the territory of the other Contracting Party and has made payment to such investors in respect of their claims under this Agreement, the other Contracting Party agrees that the first Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and assert the claims of those investors. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claim of such investors.

Article 15
Transfers

1. Each Party shall in accordance with applicable laws and regulations, permit all transfers relating to a covered investment to be made freely and without delay into and out of its territory. Such transfers include:

   (a) contributions to capital, including the initial contribution and additional amounts to maintain or increase the investment;

   (b) profits, dividends, interest, capital gains, royalties, management fees, technical assistance fees, and other fees or other current incomes accruing from covered investments;

(c) proceeds from the sale or liquidation of all or any part of the investment;

(d) payments made under a contract entered into by the investor or the covered investment, including payments made pursuant to a loan agreement;

(e) payments made in accordance with Articles 6 (Losses and Compensation) and 13 (Expropriation and Compensation); and

(f) payments arising out of a dispute.

(g) Revenue of airlines

2. Each Party shall permit transfers relating to a covered investment to be made in a freely usable currency at the market rate of exchange prevailing at the time of transfer.

3. Notwithstanding paragraphs 1 and 2, a Party may prevent or delay a transfer through the equitable, non-discriminatory application of its legislation relating to:

(a) the payment of taxes and dues;

(b) bankruptcy, insolvency, or the protection of the rights of a creditor;

(c) issuing, trading, or dealing in securities, futures, options, or derivatives;

(d) criminal or penal offenses;

(e) financial reporting or record keeping of transfers when necessary to assist law enforcement or financial regulatory authorities; ensuring compliance with an order or judgment in judicial or administrative proceedings;

Article 16
Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Each Contracting Party shall accord full consideration to, and shall afford adequate opportunity for consultation regarding, such representations as the other Contracting Party may make with respect to any matter affecting the interpretation and implementation of this Agreement.

2. Any dispute between the Contracting Parties as to the interpretation and application of this Agreement, not satisfactorily adjusted by diplomacy, shall be referred for decision to an arbitration board. Such arbitration board shall be composed of three arbitrators, with each Contracting Party appointing one arbitrator within a period of sixty days from the date of receipt by either Contracting Party from the other Contracting Party of a note requesting arbitration of the dispute, and the third arbitrator to be agreed upon as President

by the two arbitrators so chosen within a further period of sixty days, provided that the third arbitrator shall not be a national of either Contracting Party.

3. If the third arbitrator is not agreed upon between the arbitrators appointed by each Contracting Party within the further period of sixty days referred to in paragraph 2, the Contracting Parties shall request the President of the International Court of Justice to appoint the third arbitrator, who shall be a national of a third country which has diplomatic relations with both Contracting Parties. If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President of the Court shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President of the Court is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

4. The arbitration board shall determine its own procedure and within a reasonable period of time reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on both Contracting Parties. Unless otherwise agreed, the decision shall be rendered within four months following the appointment of the President of the arbitration board.

5. Each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator of its choice and its representation in the arbitral proceedings. The cost of the President of the arbitration board in discharging his or her duties and the remaining costs of the arbitration board shall be borne equally by the Contracting Parties.

Article 17
Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

1. Any dispute which may arise between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the territory of that other Contracting Party shall, as far as possible be settled amicably and be subject to negotiations between the parties in dispute.
2. The negotiations start on the date when the disputing investor of one Contracting Party requests negotiations in written notification from the other Contracting Party. In order to facilitate the amicable settlement of the dispute the written notice shall specify the name and address of the disputing investor, the issues, the factual basis of the dispute, the findings of the disputing investor (including any supporting documents) and their presumed legal basis. Unless otherwise agreed, at least one consultation shall be held within 90 days from the date on which the disputing investor of one Contracting Party has requested negotiations from the other Contracting Party

in written notification.

3. If any dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party cannot be thus settled within a period of four months following the date on which such negotiations were requested in written notification as mentioned in paragraph 2 of this Article, and the disputing investor intends to submit the dispute to one of the fora listed under paragraphs 3 a.–e. the disputing investor shall at the very latest simultaneously to submitting any dispute to one of the tribunals, notify the other Contracting Party in a written notice of its intention, the investor shall be entitled to submit the dispute either to:

   (a) the competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made; or

   (b) the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) pursuant to the applicable provisions of the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965, in the event both Contracting Parties have become a party to this Convention; or

   (c) ad hoc arbitral tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). The parties to the dispute may agree in writing to deviate from these arbitration Rules; or

   (d) under the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the International Centre for Settlement of Investment Disputes ("Additional Facility Rules of ICSID"), provided that either the disputing Contracting Party or the Contracting Party of the investor, but not both, is a party to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington D. C. on March 18, 1965; or

   (e) any other form of dispute settlement agreed upon by the parties to the dispute.

4. Once a dispute has been submitted to one of the forums for dispute settlement mentioned in paragraph 3 a.–e. the investor shall have no recourse to the other dispute settlement fora listed in paragraph 3 a.–e.
5. An investor may submit a dispute as referred to in paragraph 1 and 2 to arbitration in accordance with paragraph 3 only if not more than three years have elapsed from the date on which the investor first acquired, or should have first acquired, knowledge of the alleged breach and knowledge that the investor has incurred loss or damage.

Article 18
Security Exceptions

Subject to the requirement that such measures are not applied by a Contracting Party in a

manner which would constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination against investors of the other Contracting Party, or a disguised restriction on investments of investors of the other Contracting Party in the territory of the former Contracting Party, nothing in this Agreement other than Article 15 shall be construed so as to prevent the former Contracting Party from adopting or enforcing measures:

(a) which it considers necessary for the protection of its essential security interests relating to the implementation of national policies or international agreements respecting the non-proliferation of weapons; or

(b) in pursuance of its obligations under the United Nations Charter for the maintenance of international peace and security.

Article 19
Temporary Safeguard Measures

1. A Contracting Party may adopt or maintain measures not conforming with its obligations under Article 3 and Article 15 relating to cross-border capital transactions:

   (a) in the event of serious balance-of-payments and external financial difficulties or threat thereof; or

   (b) in cases where, in exceptional circumstances, movements of capital cause or threaten to cause serious difficulties for macroeconomic management, in particular, monetary and exchange rate policies.

2. Measures referred to in paragraph 1:

   (a) shall be consistent with the Articles of Agreement of the International Monetary Fund, so long as the Contracting Party taking the measures is a party to the said Articles;

   (b) shall not exceed those necessary to deal with the circumstances set out in paragraph 1;

   (c) shall be temporary and shall be eliminated as soon as conditions permit;

   (d) shall be promptly notified to the other Contracting Party;

   (e) shall avoid unnecessary damages to the commercial, economic and financial interests of the other Contracting Party; and

(f) shall not be applied in an arbitrary manner or discriminate between an investor of the other Party and an investor of a non-Party.

3. Nothing in this Agreement shall be regarded as altering the rights enjoyed and obligations undertaken by a Contracting Party as a party to the Articles of Agreement of the International Monetary Fund.

Article 20
Prudential Measures

1. Notwithstanding any other provisions of this Agreement, a Contracting Party shall not be prevented from taking measures relating to financial services for prudential reasons, including measures for the protection of investors, depositors, policy holders or persons to whom a fiduciary duty is owed by an enterprise supplying financial services, or to ensure the integrity and stability of its financial system.

2. In cases where a Contracting Party takes any measure pursuant to paragraph 1, that does not conform with the obligations of the provisions of this Agreement, that Contracting Party shall not use such measure as a means of avoiding its obligations under this Agreement.

3. Nothing in this Agreement shall be regarded as altering the rights enjoyed and obligations undertaken by a Contracting Party as a party to the Articles of Agreement of the International Monetary Fund.

Article 21
Intellectual Property Rights

1. The Contracting Parties shall grant and ensure the adequate and effective protection of intellectual property rights, and promote efficiency and transparency in the administration of intellectual property protection system. For this purpose, the Contracting Parties shall promptly consult with each other at the request of either Contracting Party. Depending on the results of the consultation, each Contracting Party shall, in accordance with its applicable laws and regulations, take appropriate measures to remove the factors which are recognised as having adverse effects to the investments of investors of the other Contracting Party.

2. Nothing in this Agreement shall affect the rights and obligations of the Contracting Parties under multilateral agreements in respect of protection of intellectual property rights to which the Contracting Parties are parties.

3. Nothing in this Agreement shall be construed so as to oblige either Contracting Party to extend to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment accorded to investors of a non-Contracting Party and to their investments by virtue of multilateral agreements in respect of protection of intellectual property rights, to which the former Contracting Party is a party.

Article 22
Taxation

Nothing in this Agreement shall apply to any measure regarding taxation, including measures taken to enforce taxation obligations.

Article 23
Joint Investment Committee

1. The Contracting Parties shall establish a Joint Investment Committee (hereinafter referred to as "the Committee") with a view to accomplishing the objectives of this Agreement. The functions of the Committee shall be:

   (a) to discuss and review the implementation and operation of this Agreement and to seek solution for problems relating to this Agreement;
   (b) to share information, including that of investment opportunities in the Contracting Parties, and to discuss any other investment-related matters concerning this Agreement, for the purpose of encouraging favourable conditions for investors of the Contracting Parties; and
   (c) to arrange investment forums in either Contracting Party to explore investment opportunities.

2. The Committee may, as necessary, make appropriate recommendations by consensus to the Contracting Parties for the more effective functioning or the attainment of the objectives of this Agreement.

3. The Committee shall be composed of representatives of the Contracting Parties. The Committee may, upon mutual consent of the Contracting Parties, invite representatives of relevant entities other than the Governments of the Contracting Parties with the necessary expertise relevant to the issues to be discussed, and hold joint meetings with the private sectors.

4. The Committee shall determine its own rules of procedure to carry out its functions.

5. The Committee may establish sub-committees and delegate specific tasks to such sub-committees.

6. The Committee shall meet upon the request of either Contracting Party.

Article 24
Labour, Health, Safety and Environmental Measures

1. The Parties recognize that it is inappropriate to encourage investment by ignoring domestic labour, health, safety or environmental measures. Accordingly, a Party should not waive or otherwise derogate from, or offer to waive or otherwise derogate from, such measures as an encouragement for the establishment, acquisition, expansion or retention in its territory of an investment of an investor. If a Party considers that the other Party has offered such an encouragement, it may request consultations with the other Party and the two Parties shall consult with a view to avoiding any such encouragement.

2. Nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting, maintaining, or enforcing any measure in a non-discriminatory and non-arbitrary manner that is necessary to ensure the protection of the environment in the Contracting Party.

Article 25
Denial of Benefits

1. A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor of the other Contracting Party that is an enterprise of the other Contracting Party and to its investments if the enterprise is owned or controlled by an investor of a non-Contracting Party and the denying Contracting Party:

   (a) does not maintain diplomatic relations with the non-Contracting Party; or

   (b) adopts or maintains measures with respect to the non-Contracting Party that prohibit transactions with the enterprise or that would be violated or circumvented if the benefits of this Agreement were accorded to the enterprise or to its investments.

2. A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor who structures or acquires its investment, for instance through intermediary entities, or who acquires or uses a nationality of one of the Contracting Parties with the sole purpose of benefiting from this agreement, including submission of a claim.

3. Subject to prior notification and consultation, a Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor of the other Contracting Party that is an enterprise of the other Contracting Party and to its investments if the enterprise is owned or controlled by an investor of a non-Contracting Party and the enterprise has no substantial business activities in the territory of the other Contracting Party.

Article 26
Amendment of the Agreement

This Agreement or any part thereof may be amended by mutual agreement of the Contracting Parties upon the request of either Contracting Party, through Exchange of Letters or Protocols. Such amendments shall enter in force when the Contracting Parties have notified each other that their respective legal requirements for the entry into force have been fulfilled.

Article 27
Final Provisions

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the date of exchange of diplomatic notes between the Parties informing each other that their respective legal procedures necessary for the entry into force of this Agreement have been completed. It shall remain in force for a period of ten years after its entry into force and may be renewed to such other period upon mutual agreement of the Parties.

2. A Contracting Party may, by giving one year's advance notice in writing to the other Contracting Party, terminate this Agreement at the end of the initial ten-year period or at any time thereafter.

3. In respect of investments acquired prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of ten years from the date of termination of this Agreement.

4. This Agreement shall not apply to claims which had been settled before the entry into force of this Agreement and disputes arising out of events which occurred prior to its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorised by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Abu Dhabi on day of 6/3/ 2025 in the Arabic, English and French languages. In case of divergence in interpretation, the English text shall prevail.

For the United Arab Emirates

For the Central African Republic